

تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع الشبكات البرلمانية

العمل مع البرلمانيين لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والنظم الزراعية والغذائية المستدامة

معلومات أساسية

أصبح العمل البرلماني لمعالجة الجوع وسوء التغذية ضروريًا أكثر من أي وقت مضى في عالم يواجه فيه ما بين 691 و783 مليون شخص الجوع في عام 2022 (تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023)، وهي أرقام آخذة في الارتفاع جزئيًا نتيجة للالتزامات الأخيرة التي شهدتها النظم الغذائية العالمية. وتقر خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 بالدور الأساسي للبرلمانات من خلال سن التشريعات وتخصيص واعتماد الميزانيات، ودورها في ضمان المساءلة عن التنفيذ الفعال للالتزامات العالمية. وتعد الشبكات البرلمانية أصحاب المصلحة الرئيسيين في تحويل النظم الزراعية والغذائية، وهي في وضع فريد لإحداث تأثيرات إيجابية على جداول الأعمال التشريعية. وإن العمل البرلماني أمر بالغ الأهمية لتأمين الحق في الغذاء الكافي وتحويل النظم الغذائية التي توفر أنماطًا غذائية صحية للجميع. وتميل مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية إلى إظهار تحسن كبير عندما تكون هناك إرادة سياسية قوية توجه السياسات والبرامج العامة المرتكزة إلى التشريعات.



©FAO/Cristina Arancibia

”إن البرلمانيين، باعتبارهم ممثلين لملايين المواطنين، لديهم مسؤولية كبيرة متمثلة في تعزيز وتصميم القوانين التي توجه القرارات وتعزز السياسات التي تشجع على تحقيق بيئة آمنة للأشخاص، وضمان حقهم في الأغذية ونظم الإنتاج المستدامة والشاملة.“

مقتبس من كلمة أقيمت نيابة عن السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، القمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الجوع وسوء التغذية (يونيو/حزيران 2023)

مجالات التأثير

يساهم العمل البرلماني لمنظمة الأغذية والزراعة في المقام الأول في ما يلي:



الشركاء

تسعى منظمة الأغذية والزراعة، من خلال شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة التابعة لها، إلى إقامة شراكات وتعاون أوثق مع البرلمانيين، على اعتبار أن هذه العلاقات أساسية بالنسبة إلى عملها من أجل الوفاء بالالتزامات المتبادلة بشأن الأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك الحق في الحصول على الغذاء الكافي. ويتسم الالتزام السياسي والتحديات الرئيسية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بأهمية بالغة، وتقع الشراكات في صميم مهمة المنظمة للمساعدة في بناء توافق في الآراء من أجل عالم خال من الجوع. وقد أدى عمل المنظمة مع البرلمانيين إلى زيادة الشراكات في أقاليم مختلفة، مثل الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي والمفوضية الأوروبية وغيرهما.

لماذا تعمل المنظمة مع البرلمانيين؟

يتمكن البرلمانيون، من خلال شبكاتهم الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية والمحلية، القيام بالكثير لضمان أن يشكل الأمن الغذائي والتغذية الكافية للجميع أولوية في جداول الأعمال السياسات الوطنية، ويشمل ذلك دعم اعتماد السياسات، وإرساء الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة، وإذكاء الوعي، وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين، وتخصيص الموارد لتنفيذ السياسات والبرامج، وتعزيز تنسيق السياسات والاتساق عبر القطاعات والوكالات المشاركة في مكافحة الجوع وسوء التغذية.

أساليب العمل

تماشيًا مع الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031 الذي يسعى إلى دعم خطة عام 2030 من خلال التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة، تواصل المنظمة توسيع تعاونها مع البرلمانيين وتعميقه من خلال:

- المشاركة والتوعية، بما في ذلك أنشطة الدعوة مع البرلمانيين، وتعزيز إنشاء شبكات جديدة وتنظيم الفعاليات.
- تنمية القدرات، بما في ذلك الجلسات التي يشارك فيها البرلمانيون ومعاونيهم، مما يضمن اتباع نهج قائم على النوع الاجتماعي والطول الزراعية الإيكولوجية.
- التنسيق ودعم السياسات، بما في ذلك المساعدة والوساطة في عملية تصميم وصياغة السياسات والتشريعات.
- تسهيل الشراكات، بما في ذلك التوقيع على الشراكات واتفاقات التعاون.



يتم ضمان الأمن الغذائي بشكل أساسي من خلال السياسات والبرامج المرتكزة إلى التشريعات

النتائج والمبادرات

- تعمل منظمة الأغذية والزراعة والبرلمانيون معًا لتحقيق الالتزامات المتبادلة بشأن الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الحق في الحصول على الغذاء الكافي. وفي ما يلي بعض الأمثلة على النتائج والمبادرات الأخيرة:
- تم إنشاء أكثر من 50 شبكة برلمانية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- تم الترويج لأكثر من 80 قانونًا بشأن الأمن الغذائي والتغذية على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية.
- تم عقد سلسلة من الحوارات المتعلقة بالسياسات وجلسات تنمية القدرات بمشاركة برلمانيين ومعاونيهم على المستويين الإقليمي والوطني، مع التركيز على الزراعة الأسرية، والاستثمارات المسؤولة في الزراعة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في النظم الغذائية، والزراعة الإيكولوجية، من بين أمور أخرى.
- أدوات المعرفة العالمية (مثل دورات التعلم الإلكتروني والملخصات القانونية والكتب الإعلامية).
- فعاليات رفيعة المستوى، مثل الحوارات البرلمانية الافتراضية بشأن الأمن الغذائي والتغذية خلال جائحة كوفيد-19، والقمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الجوع وسوء التغذية في عام 2018، والقمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الجوع وسوء التغذية في عام 2023 التي أسفرت عن الموافقة على الميثاق البرلماني العالمي الأول لمكافحة الجوع وسوء التغذية.

الميثاق البرلماني العالمي لمكافحة الجوع وسوء التغذية لعام 2023

يمثل هذا الميثاق معلمًا تاريخيًا في الكفاح من أجل القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي للجميع، باعتباره أول ميثاق برلماني عالمي بشأن الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي وتحويل النظم الزراعية والغذائية، ومن بين بنوده، يلتزم بما يلي:

- المساهمة في بناء نظم زراعية وغذائية مستدامة وشاملة ومنصفة وقادرة على الصمود وتفضي إلى أعمال الحق في الغذاء الكافي لجميع الأشخاص.
- قياس التقدم المحرز في الإجراءات المتخذة من خلال الإبلاغ عن الجهود المبذولة.
- الطلب من لجنة الأمن الغذائي العالمي إنشاء آلية لتمثيل البرلمانيين الملتزمين بمكافحة الجوع وسوء التغذية.
- الطلب من منظمة الأغذية والزراعة أن تساعد في وضع الأساليب الفنية لدعم تنفيذ الميثاق.
- دعوة الشركاء والمؤسسات والجهات المانحة على الصعيد الدولي إلى تعبئة الموارد ودعم الجهود الرامية إلى تنفيذ الميثاق.
- الطلب من منظمة الأغذية والزراعة دعوة اللجنة الدولية للمنظمة للقمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الجوع وسوء التغذية إلى عقد قمة برلمانية عالمية ثالثة في أفريقيا في موعد أقصاه عام 2026.

